

لائحة صادرة عن مكتب المجلس الشعبي الوطني

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني ، المجتمع يوم السبت 03 ديسمبر 2005،

أ. وفاءً منه للالتزام الذي قطعه النواب على أنفسهم بالتحسس الدائم لطموحات الشعب الذي أوكل لهم مهمة تمثيله ، والذين هم منه ينبثقون وله يمثلون التمثيل الشرعي؛

أ. بعد النقاش الذي دار حول قضية من القضايا الدولية وذلك عملاً بالأحكام الوجيهة التي ينص عليها النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني؛

- **يحتج** على صيغة القانون الفرنسي 158/2005 الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي والصادر بتاريخ 23 فبراير 2005، والذي يصدم مشاعر الشعب الجزائري وأحاسيسه وتمسكه بالعدالة؛
- **يوكد** أن النظام الاستعماري في الجزائر أدى إلى إستيلااب السكان الجزائريين إلى أبعد الدرجات الممكنة، وبالتالي فلا يمكنه أن يفتخر بأنه أدى أي "دور إيجابي" ولا "قام بأي عمل" إلا ذلك المتمثل في إبادة الهوية التي أفقدت الجزائريين إلى آخر حدّ من انتمائهم للأمة الجزائرية تحت نير هيمنة سياسية وعسكرية، وأن هذا النظام لا يرادف أي تفتح على الحداثة، إذ أنّه فكك بالقوة مجتمعا وداس قيمه الحضارية وتقاليد العريقة وثقافته التليدة ودينه المقدّس ؛
- **يذكر** أن "التواجد الفرنسي" في الجزائر كان، قبل كل شيء، مرادفا لكل أنواع النهب واستيلااب مجموعات سكانية كاملة من شخصيتهم ومن أراضيهم وممتلكاتهم ولكلّ أشكال التهجير الجماعي والنفي والاضطهاد أفرادا وجماعات، والقضاء على الشخصية الجزائرية بفرض ثقافته على نطاق واسع، وإلغاء الثقافة المحلية بالقوة والجرائم غير القابلة للتقادم والتي لا يمكن الصفح عنها، والإبادة والتعذيب وغير ذلك من الحقائق الملموسة التي سيتكفل التاريخ،

بطبيعة الحال، بوصفها بالرّصانة التي يقتضيها أي عمل ذي مصداقية يكون الهدف منه إبراز الحقيقة والتي لا يمكن للشرائع الإنسانية المعمول بها في ميدان العدالة الإنسانية أن تتجاهلها، إلا إذا كانت هذه العدالة، في حدّ ذاتها، تهدف إلى إنكار ذاتها عن طريق تزوير التاريخ الاستعماري للعالم ؛

• يذكر أيضا أن "التواجد الفرنسي في الجزائر" تميّز بإجراء تجارب نووية وكيميائية وبكترولوجية في الصحراء الجزائرية، دون أدنى اعتبار لما تخلفه هذه التجارب من آثار وخيمة على صحّة السكّان ومن أضرار مادية على المنطقة،

• يعتبر أن هذا القانون بمدحه للفعل الاستعماري، بكل ما يحتويه من أكاذيب وما ينجرّ عنه من إنكارية، يناقض قيم العدل والمبادئ الإنسانية التي ما فتئت فرنسا تدافع عنها وتحمل لوائها عبر العالم إلى جانب حق الشعوب في العيش حرّة وسيدة مصائرهما ؛

• يعرب عن أسفه لكون صيغة هذا القانون يسير في اتجاه معاكس للجهود المبذولة من ضفتي البحر المتوسط من قبل الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وجاك شيراك بوجه خاص من أجل إعادة تشكيل حقيقية للعلاقات الجزائرية الفرنسية ؛

• يعتبر أن هذا القانون يضرّ بالمسار الحالي الخاص بإعداد معاهدة تترسّخ بموجبها الصداقة المستعادة بين الشعبين الجزائري والفرنسي الذي يتمتّع كلّ منهما بالحرية والاستقلال والسيادة ؛

• يعرب عن أسفه من أنه في الوقت الذي تتضاعف فيه اللقاءات الرسمية بين المسؤولين السامين للبلدين، وفي الوقت الذي ترتسم فيه علامات مشجّعة تنمّ عن تلاقي الشعبين اللذين صاروا يتوجهان سويا وبكل حزم نحو المستقبل يعود الحنين إلى عهد ولى، في محاولة يائسة للانتقام من التاريخ ؛

• **يؤكد** أن الندم والاعتراف بالآثام التي لا يمكن وصفها والتي ارتكبتها النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر، على وجه الخصوص، لا يمكن أن تكون سوى تعبير أولي عن العدالة الإنسانية ؛ وأنها ستكون شرطا مسبقا لبناء صرح المصالحة اللازمة التي تتمناها الأمتان الجزائرية والفرنسية، مع احتفاظ كل أمة بحقها الطبيعي في تشريف موتها بالطريقة التي تراها ملائمة، مع احترام موتى البلد الآخر، وذلك تكريسا للطابع الكوني للمثل والمبادئ التي نادى بها رسميا الثورة الفرنسية،

• **يعرب عن شكره** للشخصيات العديدة، التي أدانت، في فرنسا وعبر العالم، هذه الصيغة الإنكارية والمطالبة بمراجعة القانون الفرنسي 158/2005 المؤرخ في 23 فبراير 2005، معبرة بذلك عن شرف شعوبها ؛

• **يعرب عن شكره** للنواب الفرنسيين، وما أكثرهم، ولأعضاء الكتلة الاشتراكية في الجمعية الوطنية الفرنسية وللأعضاء الآخرين المساندين للتوجه نفسه الذين بادروا، في 25 أكتوبر 2005، باقتراح قانون يرمي إلى إلغاء المادة 04 من القانون الفرنسي 158-2005 المؤرخ في 23 فبراير 2005، معتبرين أن "محتوى هذه المادة غير مقبول ... " وأنه يشكل " تحولا غريبا في الاعتراف بالفعل الاستعماري...." و " أنه يتناقض والمبادئ الكبرى للديمقراطية الفرنسية " وأنه بالحديث عن الدور الإيجابي المزعوم للتواجد الفرنسي في شمال إفريقيا بوجه خاص فإنه يعني التجاهل العمدي لحقيقة الاستعمار و أنه " ينطوي على استخفاف لا يمكن قبوله إزاء الشعوب المستعمرة في الماضي .." و أنه " يكشف عن عجز فرنسا لمواجهة ماضيها الاستعماري... " و " أنه من غير اللائق بالنسبة للأمة الفرنسية قاطبة أن تضرب بالصمت على ما اقترف من قمع بوليسي في البلدان المستعمرة وفي فرنسا وأن تطمس الحقيقة بتجاهل التعذيب والمذابح المقترفة ".

♦ يعرب عن أسفه واستنكاره لقرار الجمعية الوطنية الفرنسية في جلستها العادية الـ 81 المنعقدة في 29 نوفمبر 2005 المبني على مواقف عبّرت عنها أغلبية واسعة من نواب اتحاد الحركة الشعبية و الرافض لاقتراح القانون الذي عرض لإلغاء المادة الرابعة من القانون 158/2005، مؤكدة بقرارها هذا رؤاها الإنكارية بتمجيد الفعل الاستعماري بما يحمله من إجحاف ومآسي بالنسبة للمواطنين الجزائريين على وجه الخصوص.

♦ يوجّه النداء للجزائريين والجزائريات وللمجموعة الدولية ولقوى التقدّم في العالم وللمؤرخين في كافة البلدان للتنديد بهذا القانون ومواصلة الكفاح العادل من أجل إلغائه والتخلي باليقظة للوقوف أمام أي محاولات أخرى ترمي إلى تأويل يعيد النظر في الظاهرة الاستعمارية ؛

♦ يقرّر مكتب المجلس الشعبي الوطني بوصفه ممثل الإرادة الشعبية، أن يبقى مهتما دوما بهذه القضية ومجنّدا لمناهضة الأهداف المعلنة و غير المعلنة للقانون الفرنسي 158/2005.